مواقف وتهديدات بحاجة إلى تنفيذ على الأرض

فاتح عزام•

لم يأت الرئيس محمود عباس بجديد في خطابه، ما عدا الإعلان الشبه–عاطفي عن عدم إمكانية الاستمرار بالالتزام باتفاقيات أوسلو، وان على اسرائيل "أن تتحمل مسؤولياتها كافة كسلطة احتلال". بل عبر عن سخط المجتمع الفلسطينين ككل وكرر سرد المعاناة والانتهاكات التي يتعرض لها أهل الضفة والقطاع، ومطالبته بالحماية الدولية (دون أن يذكر ماهية هذه الحماية). ولكن موقف عدم الالتزام باتفاقيات أوسلو لا يعني الكثير على الأرض، فالخيارات البديلة محدودةً في ظل استمرار إسرائيل في السيطرة المحكمة على الاقتصاد الفلسطيني وعائدات الضرائب وتجزئة الضفة ومحاصرة غزة، عداك عن التحكم في الدخول والخروج من فلسطين والتعاون في إجراءات الـ VIP لمن تطلب لهم السلطة هذه الميزات. كما ولم يعلن الرئيس عن أي رجوع عن التزامات السلطة مع إسرائيل في التنسيق الأمني (بما فيها الاعتقال التعسفي وقمع المظاهرات في الكثير من الأحيان). فما هو التصور البديل لاتفاقيات أوسلو التي شكلت ولا تزال تشكل أساس وجود السلطة الفلسطينية ومنح جوازات السفر (على ما هي) وكل ما يتعلق بذلك؟ وما هي الإجراءات التي قد تقوم بها دولة فلسطين/السلطة الفلسطينية تحقيقاً لهذا الموقف "الجديد"؟ لم يأت خطاب الرئيس أبو مازن على أي من هذه الخطوات، وليس من المتوقع أن يدخل في مثل هذه التفاصيل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكنه أيضاً لم يأت على أي ذكر للاجئين الفلسطينيين في الشتات، وخاصة في سورية ولبنان ومصر الذين يعانون بشكل خاص، والذين من المفترض أن تمثلهم دولة فلسطين تحت راية منظمة التحرير ومجلسها الوطني ولجنتها التنفيذية، وكأنهم مخفيون عن معادلة الصراع من أجل بناء الدولة والوصول إلى الحل النهائي.

إن أرادت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير برئاسة محمود عباس كرئيس للدولة المعترف بها أن تطبق موقف التراجع عن اتفاقيات أوسلو بجدية، فأمامها عدة إجراءات تستطيع

• مدير مركز الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، الجامعة الأميركية في بيروت.

القيام بها وأولها يتمثل في توضيح العلاقة بين السلطة الفلسطينية المشكلة بموجب أوسلو ودولة فلسطين، فالخلط القائم الآن غير سليم ومجحف بحق الفلسطينيين في الشتات. هذا يتطلب إعادة النظر في الشكل التمثيلي للشعب الفلسطيني للتأكيد على أن دولة فلسطين (وليس السلطة الفلسطينية) هي من تمثل الشعب الفلسطيني ككل، وأن المشكلة لا تكمن فقط في بناء شكل مجزّأ للدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة (مهما كانت شفافة وممتثلة لمتطلبات البنك الدولي). أولى هذه الخطوات يجب أن تكون إعادة الوحدة للصف السياسي الفلسطيني وتنفيذ الاتفاقيات مع حماس وغيرها والدخول في مرحلة انتقالية يتم بعدها إعادة النظر في البنية السياسية الفلسطينية ككل. والخيار الوحيد المتاح في ذلك هو إجراء انتخابات جديدة بالاقتراع المباشر للمجلس الوطني الفلسطيني كبرلمان فلسطيني عام يشمل جميع الفلسطينيين ويستطيع فيما بعد أن ينتخب لجنة تنفيذية جديدة للدولة على شكل مجلس وزراء وتصبح دولة لها الشرعية في الحديث عن آمال وتطلعات الشعب الفلسطيني وبرامجه السياسية، بدلاً من سلطة فلسطينية تستمد شرعيتها من اتفاقية أوسلو والاحتلال الإسرائيلي. وربما تكون أول خطوة في ذلك هي العمل على منح الجنسية لجميع الفلسطينيين وفق إعلان الاستقلال والتعريفات القائمة لمن هو فلسطيني وبذلك إتاحة المجال للاقتراع المباشر وفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان

(انظر: https://al-shabaka.org/brief/على-فلسطين-أن-تمنح-لاجئيها-الجنسية)

تنفيذ التهديدات والوعود في خطاب الرئيس يتطلب شيء من الخيال والكثير من الجرأة، فهل تتمتع بهما قيادة "دولة فلسطين"؟

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/